فاعلية المؤسسة الدولية للتنمية في دعم البلدان النامية

Effectiveness of the International Development Association in Supporting the Developing Countries

أ.م.د حسام حميد شهاب
كلية الحقوق / جامعة تكريت

المستخلص

تم انشاء المؤسسة الدولية للتنمية كجهة دولية داعمة للبلدان النامية والاقل نموا من خلال دعم المشاريع المتعددة والمتنوعة لتلك الدول بشروط اكثر يسرا ومقبولية اذا ما تمت مقارنتها بالتعامل مع باقي المؤسسات المالية الاخرى كالبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، وقد تميزت المؤسسة الدولية للتنمية بفاعلية عملها تجاه الدول النامية من خلال جودة المشاريع ونوعية الخدمات المقدمة من قبلها والتي لاقت استحسان العديد من الجهات الدولية ، وما تتميز به المؤسسة من تعاون ملحوظ مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي والجهات الدولية الفاعلة الاخرى العاملة في نفس الاطار ، الا ان هيمنة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على الحصص المالية وبالتالي على قرارات المؤسسة قد جعلها في كثير من الاحيان ترتبط بقرارات وتوجهات تلك الدول .

الكلمات المفتاحية : المؤسسة الدولية للتنمية ، البلدان النامية ، البنك الدولي ، مشاريع البنى التحتية.

Abstract

The International Development Association (IDA) was established as an international supporter for the developing countries and the least developed countries by supporting their multiple and varied projects on more accessible and acceptable terms if compared to dealing with the other financial institutions such as the International Bank for Reconstruction and Development and the International Monetary Fund. The IDA has been characterized by the effectiveness of its work towards the developing countries through the quality of projects and the quality of services provided by it which has been received with the approval of many international bodies. It is also characterized by the remarkable cooperation with the rest of the institutions of the World Bank Group and the other international actors working in the same framework. However,

the hegemony of the United States of America and Britain over the financial shares, and consequently over the decisions of the institution, has made them often linked to the decisions and orientations of these countries.

Key words: International Development Association, developing countries, the World Bank, the infrastructure projects.

المقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول الى محاولة اعمار القارة الاوربية نتيجة الدمار الذي لحقها ، ويعد انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير احد تلك الجهود التي تكللت بنجاحات حقيقية الى جانب خطة مارشال في اعادة بناء القارة الاوربية ، وقد حاول المجتمع الدولي الى نقل هذه التجربة الى باقي دول العالم وبالاخص الدول النامية والاقل نموا نتيجة ما تعانيه تلك المناطق من ضعف البنى التحتية ومحدودية القدرات المالية للدول، الا ان الشروط المصاحبة للقروض الممنوحة من قبل البنك الدولي للانشاء والتعمير مع الدول قد ادى الى عزوف الكثير من الدول للتعامل مع البنك الدولي للانشاء والتعمير، مما دفع المجتمع الدولي الى ايجاد مؤسسة دولية مشابهة لعمل البنك الدولي للانشاء والتعمير وترعى اهتمات الدول النامية والدول الاقل نموا وبشروط ايسر في التعامل من الشروط الموجودة لدى البنك الدولي للانشاء والتعمير، وبهذا تم الاتفاق على انشاء المؤسسة الدولية للتنمية، التي ترعى في الاساس مصالح الدول النامية، من خلال شروط ايسر وبفوائد مالية قليلة جدا وبفترات سماح طويلة.

وتشترك المؤسسة الدولية للتنمية مع البنك الدولي للانشاء والتعمير بنفس الجهاز الاداري وتمتلك المؤسسة علاقات مترابطة مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي فضلا عن علاقاتها مع باقي المنظمات الدولية وبالاخص الامم المتحدة والوكالات المرتبطة معها، وقد لاقت الجهود المبذولة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية استحسان الكثير من الجهات الدولية، نظرا لتراكم الخبرات ونوعية المشاريع المقدمة، وقد واكبت المؤسسة الدولية للتنمية اهدافها ومبادئها وبدات تعمل في كل التطورات الحاصلة بالمجتمع الدولي ابتدائا من المشاريع الداعمة للتغيرات الحاصلة في المناخ والبيئة والمشاريع الداعمة للمساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من تلك الجهود الا ان قدرات المؤسسة المالية لا يمكن لها تغطي احتياجات الدول النامية بسبب قلة الموارد المخصصة للمؤسسة، وسيطرة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على الحصص المالية الاكبر في المؤسسة وبالتالي سيطرتها على قرارات المؤسسة الدولية للتنمية.

اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من خلال التعرف على المؤسسة الدولية للتنمية باعتبارها احد مؤسسات مجموعة البنك الدولي ، فضلا عن التعرف عن دورها الرئيسي في مجال دعم مشاريع البنى التحتية للدول النامية والاقل نموا وفق شروط ميسرة.

هيكلية البحث

للتعرف بصورة وافية عن المؤسسة الدولية للتنمية ارتاينا تناول الموضوع بثلاث مطالب أذ سنتناول في المطلب الاول منه مفهوم المؤسسة الدولية للتنمية وفي المطلب الثاني سنتناول الية عمل المؤسسة الدولية للتنمية وفي المطلب الثالث سنتناول فيه فاعلية ومستقبل المؤسسة الدولية للتنمية .

المطلب الاول: مفهوم المؤسسة الدولية للتنمية

سنتناول في هذا المطلب التعريف بالمؤسسة الدولية للتنمية ومن ثم سنتناول نشاة المؤسسة الدولية للتنمية ، وبعدها ناخذ الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المؤسسة ومن ثم سنتناول نشاطات المؤسسة الدولية للتنمية وسنخصص لكل من ذلك فرعا خاصا به.

الفرع الاول: التعريف بالمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

وهي مؤسسة مالية من بين المؤسسات الخمس التي تتشكل منها مجموعة البنك الدولي*، معنية بمساعدة اشد البلدان العالم فقراً، وتهدف المؤسسة بعملها الاساسي الى الحد من الفقر فضلاً عن اهداف اخرى مرتبطة بدول العالم الثالث، تمارس عملها من خلال تقديم القروض والتي يطلق عليها (اعتمادات) ومنح لبرامج تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة وتحسين الاحوال المعيشية للسكان .

وتعد المؤسسة الى جانب البنك الدولي للانشاء والتعمير الذراع الاقراضي الاصلي في البنك الدولي ، فضلا عن اعتبارها من اكبر مصادر المساعدة للبلدان الاشد فقراً في العالم والتي يبلغ عددها (٧٧) بلدا ، منها (٣٩) بلدا في القارة الافريقية ، والمؤسسة هي اكبر مصدر منفرد لاموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الاساسية في هذه البلدان، وللمؤسسة قضايا متعددة ومتنوعة، فمن بين القضايا والانشطة التي تساندها خدمات الرعايا الصحية الاساسية، المياه النظيفة، التعليم الابتدائي، الصرف الصحي، تحسين مناخ ممارسة انشطة الاعمال، البنى التحتية، الاصلاحات المؤسسية، الزراعة .

فهي تساعد الدول على وضع حلول ادت فعليا الى اعادة تشكيل بوادر التنمية بداية من تغيير الحلول الزراعية لملايين السكان في جنوب اسيا الذين كانوا يواجهون الجوع في سبعينيات القرن الماضي وصولا الى عملها الرائد في مجال تخفيف اعباء الدين والمحافظة على البيئة، وتتميز المؤسسة بعملها المتواصل في الدول لفترات طويلة أذا

* هناك مصطلحات متشابهة قد يصعب في بعض الاحيان صعوبة التمييز بينها وهي (مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير) ويقع الكثير من الباحثين في اعتبارها ذات مدلول واحد وهذا غير صحيح أذ ان لكل من تلك المصطلحات معنى ومؤسسات تختلف عن الاخرى ولتوضيح ذلك فأذا ما قلنا مجموعة البنك الدولي فان هذا يشير الى خمس مؤسسات وهي (البنك الدولي للانشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والوكالة الدولية لفض منازعات الاستثمار) اما اذا قلنا البنك الدولي فهذا يعني الاشارة الى مؤسستين فقط وهما (البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) واما اذا اشرنا الى البنك الدولي للانشاء والتعمير فهذا يعني فقط المؤسسة التي انشات ابان مهاية الحرب العالمية الثانية وهي المؤسسة الرئيسية من مؤسسات مجموعة البنك الدولي .

ما قورنت بمثيلتها من باقي المؤسسات المعنية ، من اجل تحقيق نمو طويل الامد وبناء القدرات لضمان استدامة النتائج [1].

وقد عد الكثير نشاط المؤسسة في مجال تقديم الخدمات للدول المعنية من بين افضل المؤسسات في هذا المجال، فوفقا للتقييم الذي اجراه مركز التنمية العالمية[□] ومعهد بروكينجز[□□] صنف المؤسسة كواحدة من مقدمي المساعدات الانمائية الاعلى اداءا في المجتمع الدولي، وذلك لانخفاض التكاليف الادارية للمؤسسة وتدفقات معوناتها الاكثر انتظاما وكبر حجم مشاريعها مقارنة بالمؤسسات الاخرى ، كما اكدت ذلك ايضا مبادرة بيانات المعونات حول واضعي السياسات من (١٢٦) دولة من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال المسح التي اجرته والتي بينت ان المؤسسة الدولية للتنمية قد احتلت المركز الاول من بين (٥٦) من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الاطراف بناء على تاثيره في وضع برامج العمل في الدول النامية[١].

وترتبط المؤسسة الدولية للتنمية مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ارتباطا عضويا في الهيكل الاداري أذ يشغل مناصب الرئاسة وعضوية مجلس محافظي الهيئة والادارة التنفيذية للهيئة نفس الاشخاص الذين يعملون بهذه المناصب في البنك الدولي للانشاء والتعمير ، كما يساهم جزء كبير من موظفي البنك الدولي للانشاء والتعمير في الجهاز الاداري للمؤسسة الدولية للتنمية ، أذ لا يتوفر للمؤسسة جهاز اداري مستقل [٢]، كما ترتبط عضوية المؤسسة الدولية للتنمية ارتباطا اصيلا بالبنك الدولي للانشاء والتعمير اذ ان من شروط الانظمام للمؤسسة ان تحصل الدولة على العضوية في البنك الدولي للانشاء والتعمير، وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية الحصة الاكبر من ايداعات المؤسسة الدولية للتنمية وتليها بريطانيا وبهذا تعد الدولتان صاحبتا التصويت الاعلى في المؤسسة كون ان المؤسسة تعتمد في الية اتخاذ القرارات على نظام وزن الاصوات كما هو الحال في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير فكلما زادت حصة الدولة في المؤسسة الدولية للتنمية ازدادت معها القدرة التصويتية .

الفرع الثاني: نشاة المؤسسة الدولية للتنمية

---

[1] صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان اشد فقرا، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، ٢٠١٦ ، ص ١٢ .

□ مركز فكر تأسس في العام ٢٠٠١ في العاصمة واشنطن دي سي، وهو مركز أبحاث غير ربحي يُركز على التنمية الدولية. وقد تأسس المركز على يد المسؤول الأمريكي رفيع المستوى السابق إدوارد دبليو. سكوت، مدير معهد بترسون للاقتصاديات الدولية وفريد برجستن ونانسي بيرديسول. المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية : https://www.iicss.iq/?id=392 ٢٠٢٠/١١/٢٨ .

□□ هو مؤسسة غير ربحية تعنى بالسياسات العامة وتتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها. يرمي المعهد إلى إجراء أبحاث معمقة يطرح من خلالها أفكاراً جديدة لحل المشاكل التي تواجه المجتمع على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية. تأسس مركز بروكنجز في العام ٢٠٠٨ ليركّز على تقديم أبحاث وتحليلات مستقلّة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. معهد BROOKINGS ، https://www.for9a.com/organization/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-Brookings. ٢٠٢٠/١١/٢٨

[١] مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية : المؤسسة الدولية للتنمية صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الاشد فقرا ، واشنطن العاصمة ،شباط ٢٠١٦ ، ص (٣-١١) .

[٢] برباص الطاهر : اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص ٤٣ .

بناء على ما حققه البنك الدولي للانشاء والتعمير من تجارب ناجحة في بداية مسيرته في القارة الاوروبية بعد ما خلفته التجارب الماساوية للحرب العالمية الثانية ، وللرغبة في نقل التجربة الى البلدان النامية وبشروط اقل وطأة من شروط البنك الدولي للانشاء والتعمير التي كان يتعامل بها مع الدول الاوربية نظرا للظروف الخاصة التي تمر بها هذه الدول، بدأ اقتراح أنشاء المؤسسة الدولية للتنمية داخل الدوائر الرسمية الأمريكية وكان التفكير بإقامة منظمة دولية يمكن لها أن تقدم الأموال اللازمة لتنمية اقتصاديات الدول النامية بشروط أقل عبئا على موازين مدفوعاتها من قروض البنك الدولي وانتقلت المباحثات بعد ذلك بين الولايات المتحدة وحكومات الدول المعنية بإنشاء هذه المؤسسة فتقدم محافظ الولايات المتحدة في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي الذي عقد بنيودلهي عام ١٩٥٨م بمقترحات جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبعد عام أصدر مجلس المحافظين بالبنك الدولي في اجتماعه السنوي بواشنطن قرار بإحالة الاقتراح إلي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي لوضع نصوص اتفاقية إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية وتم وضعها قبيل نهاية عام ١٩٦٠ ثم أحيلت إلي كافة الدول الأعضاء في البنك الدولي مع توصية من المديرين التنفيذيين بقبولها وتوالت الإجراءات الخاصة بالانضمام إلى عضوية المؤسسة والاكتتاب في رأسمالها من قبل الدول أعضاء البنك الدولي ، وقد نصت الاتفاقية على أن المنظمة المقترحة تدخل إلى حيز التنفيذ وتبدأ في ممارسة نشاطها عندما يكتتب الدول الأعضاء في(٦٥%) من جملة اكتتابات الدول الأعضاء قبل ١٣/كانون الاول/١٩٦٠م. وعليه تم انشاء المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٤ ايلول من العام ١٩٦٠ واصبحت هذه المؤسسة وكالة تابعة للامم المتحدة في ٢٧ اذار ١٩٦١ ، وقد اتخذت الهياة مقرا لها في مدينة واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية ، اسوة باخواتها من مؤسسات مجموعة البنك الدولي[٣]

الفرع الثالث: اهداف المؤسسة الدولية للتنمية

تنوعت الاهداف[٤] التي تسعها المؤسسة الدولية للتنمية الى تحقيقها من بداية تاسيسها الى يومنا هذا من محاربة الفقر وما يرتبط به الى الاهداف المستحدثة ، وعليه سنتناول هذا الموضوع في محورين نتناول في المحور الاول الاهداف التقليدية وفي المحور الثاني سنتناول الاهداف المستحدثة .

١- الاهداف التقليدية [٥]: وتتمثل بالاهداف التي سعت الى تحقيقها المؤسسة منذ بداية تاسيسها ويمكن اجمالها بما ياتي :

أ- الحد من الفقر وتحقيق الكرامة الانسانية ، من خلال تهيئة فرص العمل وتيسير الحصول على مياه الشرب والتغذية والطرق وخدمات التعليم والكهرباء ورفع مستويات الدخل والنمو الاقتصادي.

[٣] المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة البنك الدولي: (الافكار العمل التاثير) ، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٧ .
[٤] برباص الطاهر ، مصدر سابق ، ص (٤٣-٤٤) .
[٥] صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الاشد فقرا مجموعة البمك الدولي ، مصدر سابق ، ص ٣ .

ب- اعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبالاخص الدول الاكثر فقرا .
ت- منح القروض لمشروعات البنية الاساسية والطاقة لتقوية البنية الاساسية وتحسين الاداء الاقتصادي ، من خلال تقديم القروض ذات الشروط الميسرة.
ث- دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي لدى الدول المقترضة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحيلولة بزجها في مشكلات وصراعات سياسية دولية .
ج- المحافظة على المعايير الخاصة بالبيئة والصحة العامة ومنع المخاطر المحدقة بها، والعمل على منع تحول هذه المخاطر الى مشكلات عالمية النطاق .
ح- المساعدة على تخليص الدول النامية والفقيرة من الديون المتراكمة[٦].
خ- تحفيز الموارد الخاصة وتشجيع الاستثمارات الخاصة الاجنبية والمحلية، وتعظيم الاثار الايجابية المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات القطاع الخاص على بلدان المؤسسة.
د- الاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية المجتمعية للمؤسسة الدولية للتنمية لتيسير حصول البلدان المتعاملة مع المؤسسة على مجموعة شاملة من التدابير المساندة، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة المشاركة .
ذ- توسيع نطاق ادوات الضمان المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية من اجل اجتذاب الموارد الخاصة وتعبئتها .
ر- ترسيخ مبدا الحوكمة في مختلف المؤسسات ذات العلاقة ، من خلال بناء الاطر المؤسسية وتعبئة الموارد اللازمة لتقديم الخدمات وتعزيز الشفافية والمساءلة ، أذ ان تحقيق ذلك سياهم في جعل الافراد على مقربة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الحكومية وزيادة الثقة من جانبه في المؤسسات العامة .
ز- تهدف المؤسسة الى معالجة اثار النزوح القسري وما يتعلق بقضايا الهجرة واللاجئين .

٢- **الاهداف المستحدثة** :خلال الفترة من ١ تموز٢٠١٤ الى ٣٠ حزيران ٢٠١٧ (التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية) تم التوجه الى تحقيق نوع من الاهداف التي تواكب التغيير والتطور الحاصل في المجتمع الدولي وخاصة لدى الدول الاشد فقرا ويتمثل ذلك في اربعة محاور المناخ ، المساواة بين الجنسين ، البلدان الهشة والمتاثرة بالصراعات ، والنمو الاشتمالي[٧].

أ- معالجة قضايا تغيير المناخ : ويتم ذلك من خلال مساندتها للمشاريع الخاصة بالطاقة البديلة كما في استخدام استخدام الاشعة الشمسية في توليد الطاقة

[٦] البنك الدولي (ادارة تقييم العمليات بالبنك الدولي : شراكة المؤسسة الدولية للتنمية من اجل تخفيض الفقراء السنوات المالية (١٩٩٤-٢٠٠٠) ، واشنطن ، ص (٧-١٢)
[٧] مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل الدولة ، مصدر سابق ، ص ٥

الكهربائية ، ومعالجة اثار تغيير البيئة ، وفي نفس الوقت بناء القدرات الكافية للتكيف مع التغيير الحاصل في المناخ على الاجل الطويل [٨].

ب- المساواة بين الجنسين : أذ تسعى المؤسسة على جعل العالم مكانا افضل للفتيات والنساء من خلال القضاء على التمييز بين الجنسين الذي ظل واقع استمر لعهود طويلة ، وتنطلق المؤسسة من فكرة اساسها انه لا يمكن لاي دولة ان تبلغ اقصى امكانياتها وان تواجه التحديات المعاصرة بدون المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال ويتم ذلك من الحاق الفتيات بالمدارس، وتوفير التمويل اللازم للنساء للبدء بالمشاريع الصغيرة وايجاد فرص العمل المناسبة، وتحسين الرعاية الصحية، وتهياة النساء على اكتساب الاصول وامتلاكها، والمساعدة في نهاية الامر على تحسين الافاق الاقتصادية للاسرة والمجتمع ككل.

ت- التقليل من الاثار السيئة للبلدان الهشة والمتاثرة بالصراعات: أذ وسعت المؤسسة محور تركيزها على اوضاع الصراع والهشاشة للمساعدة على تامين الهياكل التي يحتاج الناس اليها لاستكمال حياتهم بشكل سلمي ومثمر.

ث- تحقيق النمو الاشتمالي: أذ تولي المؤسسة اهمية كبيرة لهذا الاثر من خلال دعمها للمشاريع التي تسعى لتحقيق النمو الشامل وتحفيز الاستثمارات الرامية الى احداث تحولات جوهرية من اجل نمو اشتمالي مستدام مع زيادة التركيز على الحلول الاقليمية في البلدان النامية[٩].

الفرع الرابع: نشاط المؤسسة الدولية للتنمية

اورد ميثاق المؤسسة الدولية للتنمية على أن أي مشروع يفضي إسهامه بصورة فعالة إلى تنمية منطقة أو مناطق معينة سواء كان المشروع منتجا أو غير منتج للإيراد فيعد من ضمن دائرة اهتمام المؤسسة الدولية للتنمية ، وبهذا فالمشروعات الصحية ومشاريع الصرف الصحي وموارد المياه وخدمات النقل والإسكان والمرافق العامة وغيرها من المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية تصبح أهلا للتمويل ، واكد ميثاق المؤسسة على أنه لا بد أن تتأكد المؤسسة من أن تمويل هذه المشروعات لها الأولوية والأسبقية الواضحة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والاقل نموا ، وبالنظر لما تقدم نرى ان المؤسسة لها نشاط متنوع في مجال دعم البلدان المعنية ويمكن ابراز اهم تلك النشاطات بالاتي :

١- تقديم العون الى الدول التي تعاني من الازمات والحالات الطارئة من خلال ادوات معينة مثل نافذة التصدي للازمات ، كما حدث في زلزال هاييتي عام ٢٠١٠ والنيبال

[٨] مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة الابنك الدولي): التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٨ ، اعادة تعريف التمويل الدولي ، واشنطن ، ٢٠١٨ ، ص ٨٧ .

[٩] صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الاشد فقرا مجموعة البنك الدولي ، ابجديات عمل المؤسسة الدولية للتنمية في افريقيا ، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٣

عام ٢٠١٥ وتفشي وباء الايبولا في دول غرب افريقيا والمجاعة التي وقعت في شرق افريقيا واليمن[١٠].

٢- اجراء الدراسات التحليلية التي تدعم تصميم السياسات الرامية الى الحد من الفقر ، فضلا عن تقديم المشورة للدول المعنية بشان سبل توسيع قاعدو النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية [١١].

٣- تنسيق المساعدات من الجهات المانحة لتقديم المعونة والاغاثة للبلدان المعنية التي لا تستطيع ادارة اعباء خدمة ديونها ، فضلا عن امتلاكها نظام تخصيص المنح للبلدان المعنية استنادا على حجم مخاطر اعباء المديونية ، اذ ان الهدف من هذا النظام هو مساعدة البلدان على ضمان استمرار قدرتها على تحمل هذه الاعباء .

٤- تعمل المؤسسة على احداث تحولات ووضع الحلول من اجل اعادة تشكيل وبناء التنمية الحديثة ، من خلال ايجاد الحلول الزراعية لملايين السكان في القارة الاسيوية والتوقف التدريجي عن استخدام البنزين المحتوى على الرصاص [١٢].

٥- تعمل المؤسسة على تحقيق الامن الغذائي من خلال وضع المزارعين بالصورة اللازمة للتقنيات الحديثة المستخدمة في الزراعة عن طريق تزويدهم بالتقارير الحديثة عن طريق الهواتف المحمولة.

٦- تجتذب المؤسسة استثمارات القطاع الخاص الى المناطق التي ترى فيها البنوك والمستثمرين انها بحاجة الى الاستثمار وتدعم الاسس الاقتصادية بهذا الجانب عن طريق ، تيسير اصلاحات مناخ الاعمال ، بناء انظمة مالية قوية ، زيادة امكانية حصول الفقراء على التمويل.

٧- تساعد المؤسسة الدول على التكييف مع التغيرات الحاصلة في المناخ والحد من اثاره بواسطة ادراج مسالة المناخ في اصلاح السياسات ووضع خطط التنمية ، وزيادة مقدرتها على مواجهة الاثار المرتبطة بالتغيير الحاصل في المناخ .

٨- تركز المؤسسة في السنوات الاخيرة على تدعيم البيئة المؤاتية للاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاطر والمؤسسات التنظيمية ، والمساعدة على تحفيز استثمارات القطاع الخاص ونموه ، وتوفير بيئة اعمال سليمة بمساندة الشركات الفردية وتدعيم حوكمة الشركات.

٩- تعمل المؤسسة بتوسيع نطاق ادواتها الضمانية باعتماد ضمانات القطاع العام لاجتذاب وتعبئة الموارد الخاصة ولا سيما التمويل الخاص الطويل الاجل لمرافق البنى التحتية [١٣].

---

[١٠] المصدر نفسه .

[١١] مجموعة البنك الدولي ، التقرير السنوي ٢٠١٩ ، واشنطن ، ٢٠١٩ ، ص ٤ .

[١٢] مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي : يمكننا انهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك ، التقرير السنوي ٢٠١٣ ، واشنطن ، ص ٤٧ .

[١٣] روبرت ب زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي :تحفيز المستقبل عولمة مستدامة لا تستثني احد ، الاجتماع السنوي مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ، ٢٢ تشرين الاول ٢٠٠٧ ، ص ٤ .

١٠- توفر المؤسسة نظام يتسم بالكفاءة لتوجيه المساعدات الانمائية الى البلدان المعنية عن طريق تجميعها مع مدفوعات السداد في البلدان المتلقية سابقا وحاليا لمساعدات المؤسسة ، وبهذا فان المؤسسة توفر مصدرا مهما ومستقرا للتمويل يمكن للبلدان المؤهلة للاقتراض منها ان تعتمد عليه لتمويل اولوياتها الانمائية.

١١- تعتمد المؤسسة نموذجا ماليا هجينا يقوم على اساس زيادة راس المال عن طريق مزج مساهمات الجهات المانحة مع الموارد الداخلية والاموال التي يتم تجميعها من خلال اسواق الدين ، ويتم تخصيص هذا النموذج لتمويل اشد الدول فقرا في تحقيق النمو وايجاد الفرص للافراد وتجعلهم اكثر قدرة على مواجهة الصدمات والازمات .

١٢- تعمل المؤسسة بشكل مستمر مع الدول المانحة والمقترضة في استكشاف طرق لمعالجة قضايا مثل الاستدامة المالية للمؤسسة ، والاوضاع الهشة التي تمر بها بعض الدول ، والعديد من القضايا الانمائية غير المحسومة .

١٣- تساعد المؤسسة على بناء الانظمة التي تزيد من فاعلية المساعدات بتطوير نظم الحوكمة[□] أذ تعمل المؤسسة مع الوزارات والهيئات المعنية من اجل ادراة المؤسسات المختصة وفق الالية الرشيدة المتصلة بنظم الحوكمة [١٤]، والتي تساعد على الاخذ بمبدا الشفافية والذي بدوره يزيد من تعامل وثقة الفرد بمؤسساته المختلفة وزيادة سبل الاقتراض ، وبهذا جعلت نظم الحوكمة المدعومة من المؤسسة الحكومات والمؤسسات المعنية اكثر شفافية وخضوعا للمساءلة امام مواطنيها واقل عرضة للتورط في الفساد وافضل امكانية في تقديم الخدمات وانخفاضا للوقت فعلى سبيل المثال في النيجر انخفض الوقت اللازم لتاسيس شركة من ١٧ يوم في عام ٢٠١١ الى يومين في عام ٢٠١٨ [١٥].

المطلب الثاني: الية عمل المؤسسة الدولية للتنمية

سنتناول في هذا المطلب بالحديث عن الالية والكيفية التي تعمل بها المؤسسة الدولية للتنمية من خلال البحث في شراكة المؤسسة مع باقي الجهات الدولية ومن ثم

□ فالحَوْكَمَة لفظٌ حديثٌ في اللغة العربية ، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٢م إذ جاء ترجمة للكلمة الإنجليزية Governance والتي من معانيها (حَكَمَ). وذلك بعد أن انتقلت هذه الكلمة في اللغة الإنجليزية من السياسة إلى الاقتصاد لتدل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع الشركات Companies لتصبح وكأنها لفظ واحد من جزأين "Corporate Governance" أي: "حوكمة الشركات"، وبدا تطبيق هذا المفهوم عليها، وفي بعض الاوقات يستبدل مصطلح الحوكمة بمسمى (الإدارة الرشيدة) وهما يحملان نفس المعنى والدلالة إلا أن الأخير يشير إلى المصطلح العلمي للحوكمة ، وتعرّف الحوكمة بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسة وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسات وضمان فهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء لها، وكذلك تحديد القواعد والاجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمر الشركة وذلك حسب تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، بينما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين. سعد محمد السياري : مفهوم الحوكمة التعريف والمبادئ ، صحيفة مال الاقتصادية ، https://www.maaal.com/archives/20181216/116181 ، ٢٠٢٠/١١/٢٩ .

[١٤] المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة البنك الدولي : ابجديات عمل المؤسسة الدولية للتنمية المنجزات الرئيسية مرتبة حسب البلدان الحوكمة وبناء المؤسسات ، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٣

[١٥] المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص ٣ .

تناول موارد المؤسسة وبعدها نتكلم عن الالية التي يتم بموجبها تقديم القروق من قبل المؤسسة للدول المعنية وسنخص لكل من ذلك فرعا خاصا به

الفرع الاول: شراكة المؤسسة الدولية للتنمية مع الجهات الدولية الاخرى

على الرغم من الجهود النوعية التي تبذلها المؤسسة الدولية للتنمية في مجال تحقيق اهدافها في دعم مشاريع التنمية في البلدان المعنية ، الا ان ذلك لم يمنعها للعمل مع باقي الجهات الدولية سواء مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي التي تنتمي اليها او مع الجهات الخارجة عن مجموعة البنك الدولي.

فعلى صعيد مشاركته مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي نرى ان المؤسسة تعمل جنبا الى جنب مع باقي مؤسسات البنك لترابط الكثير من النشاطات بينها وبين نشاط المؤسسات المعنية من جهة ولترابط الجهاز الهيكلي للمؤسسة مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي وبالاخص البنك الدولي للانشاء والتعمير[1] ، وبهذا نرى ان هناك زيادة في التعاون والتنسيق ما بين المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية[2] والوكالة الدولية لضمان الاستثمار[3] في مجال تنوع الانشطة على المستوى القطاعي والقطري والاقليمي ، ويتضمن هذا التعاون اعداد استراتيجيات مشتركة لمساعدة البلدان المعنية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المشتركة ولا سيما المشاريع الخاصة بالبنى التحتية وقطاع الخدمات المالية والخدمات

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلداً. ويعد أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويعمل كذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ١٩٤٤ لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن قرب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي ومختلف القطاعات في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك. عبيدات ياسين : تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل دراسة تحليلية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء ، جامعة تبسة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠٨ .

[2] تعد مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة جلية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية والاقل نموا وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها بغرض تقديم حلول تنموية تلائم احتياجات المتعاملين معها. وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية ، وتُعد المؤسسة أيضا إحدى الهيئات الرئيسية التى تستطيع حشد الموارد لتنفيذ مشاريعها، إذ تمكنها رغبتها في العمل في البيئات الصعبة ودورها الريادي في توفير التمويل للقطاع الخاص . اتحاد النقابات الدولي / الاتحادات العالمية مكتب واشنطن : معايير العمل في البنوك التنمية المتعددة الاطراف دليل نقابي ، ص ١٣ .

[3] تعتبر وكالة ضمان الاستثمار Multilateral Investment Guarantee Agency - (MIGA)-مؤسسة مالية دولية تعمل على تقديم ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان. هذه الضمانات تساعد المستثمرين على حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر السياسية وغير التجارية في البلدان النامية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة. تأسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة ١٩٨٨ كمرفق لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية. وتديرها الدول الأعضاء فيها، إلا أنّ للوكالة القيادة التنفيذية الخاصة بها والموظفين الذين يقومون بعملياتها اليومية. فيما تلعب الحكومات دور المساهمون الأعضاء التي توفر رأس المال المدفوع ولها الحق في التصويت على المسائل. وهي تضمن استثمارات طويلة الأجل للديون والأسهم فضلا عن أصول وعقود أخرى ذات فترات طويلة الأجل. ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية ٢٠١٨ ، https://www.miga.org/press-release/dmanat-alwkalt-aldwlyt-ldman-alastthmar-fy-alsnt-almalyt-2018 ٢٠٢٠/١١/٢٩ .

الاستشارية ومناخ الاستثمار ضمن نهج متكامل لتحقيق التنمية، وتوفر المؤسسة الدولية للتنمية مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي قدرات متميزة تؤلف اطارا شاملا لتحفيز التمويل والتعاون في بلدان غالبا ما تخفق في اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

ومن اوجه التعاون ما بين المؤسسة وباقي مؤسسات البنك هو عملية تبادل المعلومات والمعارف ما بينها من جهة والبلدان المعنية من جهة اخرى ، اذ ان توفر تلك المعلومات يمهد الوقوف على الرؤية الصحية واتخاذ القرارات المناسبة لدعم تلك البلدان .

ومن بين خطط العمل المشتركة التي اقيمت بالتعاون ما بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي شملت اقامة مجموعة متنوعة من الاجراءات المختلفة لعشرين دولة في كل من اسيا وافريقيا والتي تتمثل بالتكيف مع تغير المناخ ، ومساندة التمكين الاقتصادي للنساء ، وانشاء المدن والمباني المراعية للبيئة بما في ذلك خطط توسيع برنامج (انارة افريقيا) الذي يسانده البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، فضلا عن الصناعات الغذائية وسلسلة توريد الغذاء ، الى مشاركة القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية والخدمات المتعلقة بالتعليم .

وفي اطار دعم مشاريع القطاع الخاص تعمل كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوفير ٢.٥ مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية للحد من المخاطر وتهيئة استثمارات القطاع الخاص في البلدان الاشد فقرا والاكثر هشاشة من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[١٦] .

لم يقتصر تعاون المؤسسة الدولية للتنمية مع مجموعة البنك الدولي وانما كانت له نشاطات مع باقي الجهات الدولية وبالاخص فيما يتعلق بالعمل الانساني والتنمية والسلام والامن الغذائي ، فعلى سبيل المثال شاركت المؤسسة مع الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر في الاستجابة لغياب الامن الغذائي في الصومال ، كما عملت المؤسسة مع منظمة الصحة العالمية واليونسيف بشان تفشي وباء الكوليرا باليمن [١٧].

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسة الدولية للتنمية

تنوعت مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة وبالرجوع الى ميثاق المؤسسة يتبين لنا انها تنحصر في خمس مصادر هي اكتتابات الدول الأعضاء والاستكمالات الدورية التي تدفعها المجموعة الأولى (الفئة الأولى) مجموعة الدول الغنية والاكتتابات الخاصة التي تجريها بعض الدول بضمان الفئة الأولى وتحولات الدخل للمؤسسة من البنك الدولي

---

[١٦] **فيليب لو هورو : ابرز ملامح التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٩ ، مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، واشنطن ، ٢٠١٩ ، ص ٢ .**

[١٧] **الامم المتحدة : جمعية الامم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، الدورة الاولى نيروبي ٢٣-٢٧ حزيران ٢٠١٤ ، Unep /Ea1/9، ص ٧ .**

والدخل الصافي التراكمي الذي تحصل عليه المؤسسة ، وسنتناول تلك المصادر تباعا وعلى النحو الاتي :

١- **اكتتابات الدول الأعضاء:** تنقسم العضوية في المؤسسة الى قسمين يضم القسم الاول الدول الأعضاء المتقدمة نسبيا أي ذات الدخل المرتفع والتي تدفع اكتتابها بالكامل بعملة قابلة للتحويل ومن الممكن استخدام جميع هذه الأموال في عمليات الإقراض والقسم الثاني يضم الدول الأكثر فقرا أي الدول الأقل تقدما نسبيا ولا تدفع إلا ١٠% من حصتها بأموال قابلة للتحويل والباقي بعملاتها الوطنية ولا يمكن استخدام هذه العملات في عمليات الإقراض إلا بموافقة الدولة العضو ذات العلاقة أما الاكتتابات الإضافية فانها تدفع بالعملات الخاصة للدول الأعضاء، وتلتقي الجهات المانحة مرة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة واستعراض سياستها ، وتتم عملية تجديد الموارد عن طريق اجتماعات رسمية يتم عقدها على مدار سنة كاملة ، فضلا عن مشاركة مسؤولي الحكومات المانحة التي يزيد عددها عن (٥٠) دولة المعروفين باسم (مندوبي المؤسسة الدولية للتنمية) ويتم ايضا دعوة ممثلي الدول الاعضاء المقترضة للمشاركة والمساعدة في ضمان تلبية الحصول على السبل الكفيلة لسياسات وتمويل المؤسسة لاحتياجات البلدان، وتعلن اتفاقية تجديد الموارد على الموقع الالكتروني للمؤسسة ليبدي ذوي العلاقة ملاحظاتهم قبل عقد الاجتماع الاخير لتجديد الموارد [١٨].

٢- **الاستكمالات الدورية:** التي تدفعها دول الفئة الأولى وهي أموال تدفعها حكومات هذه الدول من وقت لآخر حتى تتمكن المؤسسة في عمليات الإقراض ومزاولة نشاطها ، وتحصل المؤسسة على مواردها الرئيسية عن طريق المساهمات التي تمنحها حكومات الدول الاعضاء [١٩].

٣- **المساهمات الخاصة:** التي تدفعها الدول: وتضيف قدرا ضئيلا من الأموال المتاحة للرابطة فعلى سبيل المثال مساهمة السويد التكميلية الخاصة بمبلغ (٥.٨ مليون دولار) بالعملة السويدية القابلة للتحويل (الكرون السويدي) وبين عامي(١٩٦٢- ١٩٦٨) قدمت السويد (٦) مساهمات تكميلية خاصة بلغت(٤٣.٧ مليون دولار أمريكي) وبذلك تصل جملة هذه المساهمات الخاصة للسويد(٥،٤٩) مليون دولار أمريكي في تلك الفترة .

٤- **تحويلات البنك الدولي الى المؤسسة الدولية للتنمية:** منذ عام ١٩٦٤م حول البنك الدولي من دخله الصافي إلى المؤسسة علما بأن مجلس محافظي البنك الدولي تبنى قرارا مفاده(أن أية تحويلات للمؤسسة سوف لا تجري إلا من الدخل الصافي الذي يؤول إلى البنك خلال السنة المالية التي يتم التحويل بالنسبة لها والتي لا تدعو إليه الحاجة من حيث التخصيص أو خلاف ذلك مما يتطلب بقاؤه في مجرى نشاط البنك ويصبح توزيعه في شكل أرباح موزعة).

---

[١٨] المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة البنك الدولي : (الافكار تنفيذها تاثيرها) المؤسسة الدولية للتنمية نحو ٢٠٣٠ الاستثمار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص ، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٦ .

[١٩] روبيرت ب زوليك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، الاجتماعات السنوية لسنة ٢٠١٠ ، واشنطن ، ٨ تشرين الاول ، ٢٠١٠ ، ٢٣ .

٥- **الدخل الصافي للمؤسسة:** بعض موارد المؤسسة تأتي من الأرباح التي تتحقق من المشروعات التي تساهم فيها المؤسسة وينتج هذا الدخل الصافي من رسوم الخدمة على الجزء المنفق من ائتمانات المؤسسة ومن الاستثمارات قصيرة الأجل للأموال السائلة التي تملكها[٢٠].

الفرع الثالث: الية المؤسسة الدولية للتنمية في منح القروض للدول المقترضة

للحديث عن الية التمويل المتبعة لدى المؤسسة الدولية للتنمية تجاه الدول المقترضة لابد من التطرق الى السبل والطرق التي من الممكن للدولة المقترضة الحصول من خلالها على قيمة القرض من خلال التعرف على تلك الاليات والتي تتمثل بنوع التمويل، وشروط التمويل، والمعايير التي تعتمدها المؤسسة في منح القروض للدول المعنية[٢١].

١- **نوع التمويل** : يمكن للمؤسسة أن تقدم قروضها بأكثر من وسيلة فقد تنص في تعاقدها مع الدولة المقترضة على شروط سهلة للوفاء مثل تسديد القرض بالعملة الأجنبية في مدة طويلة أو تسديدها أو جزء منها بالعملة الوطنية للدولة المقترضة وأيضا شروط تتعلق بنفقات القرض كخفض سعر الفائدة أو بدون فوائد. والملاحظ على قروض المؤسسة انها تمنح لمدد تتراوح ما بين (٣٠-٤٠) سنة منها عشر سنوات فترة سماح وبفائدة ١% من قيمة القرض بينما الباقي يدفع في (١٣) سنة بفائدة(٣%) سنويا ورسم خدمة سنوي بواقع ٠.٧٥% على الجزء المدفوع من قيمة كل ائتمان لتغطية المصاريف الإدارية وهذا يتفق مع ميثاق المؤسسة الذي نص علي ضرورة أن تكون قروض المؤسسة أكثر مرونة وأقل عبئا على موازين المدفوعات من قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، فضلا عن ذلك تقوم المؤسسة بتخفيف مستويات عالية من الديون من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيض الديون متعددة الاطراف [٢٢].

٢- **شروط التمويل (القرض)** : تتبع المؤسسة في شروط التمويل شروط اخف وطأة من الشروط التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير من ناحية انها لا تتطلب أي ضمانات حكومية للقروض التي تقدمها لحكومات الدول المعنية أو المرافق العامة أو المشروعات العامة أو الخاصة بالدول الأعضاء إلا إذا تتطلب الأمر ذلك من خلال دراسة حالة كل قرض على حدى واتخاذ القرار اللازم للحصول على ضمان من عدمه وهذا ما تتميز به المؤسسة عن البنك الدولي للانشاء والتعمير[٢٣].

---

[٢٠] منظمة الصحة العالمية : عالم معرض للمخاطر ، التقرير السنوي عن التاهب العالمي للطوارئ الصحية المجلس العالمي لرصد التاهب ، جنيف ، ٢٠١٩ ، ص ٩ .

[٢١] المؤسسة الدولية للتنمية ، مجموعة البنك الدولي ، (الافكار العمل التاثير) ، مصدر سابق ، ص ٥ .

[٢٢] مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣ .

[٢٣] مجموعة البنك الدولي : التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ٢٠١٦ ، واشنطن ، ص ٨ .

وعلى الرغم من الاختلاف ما بين المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير في مسالة الحصول على الضمانات اللازمة لمنح القرض الا ان المؤسسة تتفق مع البنك الدولي للانشاء والتعمير في مسالة تحديد أغراض كل قرض على حدى والتأكد من أن موارد البنك أو موارد المؤسسة لا تنفق إلا في نفس الأغراض التي منحت من أجلها، وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذا الشرط بحصر قيمة القرض على مشروع معين بالذات تتفق فيه المؤسسة مع الدولة المقترضة بدل ان تعطي للدولة المقترضة الحرية الكافية للتصرف بقيمة القرض كونها ادرى بامورها الداخلية من الغير الا ان الامر بقى على حاله ولم يجري اي تغيير على تلك الشروط ، ويعد الكثيرين ان هذا الامر وسيلة من وسائل فرض الهيمنة والسيطرة أذ توجه قروض كل من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية إلى مشروعات تقع في نطاق اهتمام الدول الكبرى صاحبة النفوذ الاكبر في المؤسسة ،وبهذا الشرط يلقي البعض على هذه السياسة المتبعة كالية من آليات فرض العولمة.

٣- **المعايير التي تتبعها المؤسسة الدولية للتنمية في منح القروض :** هناك عدة ضوابط ومعايير تلتزم بها المؤسسة لكي توافق على منح القرض للدولة طالبة الاقتراض كما أن زيادة القروض التي توفرها المؤسسة جعلها تدقق بعناية قبل اعتماد أي قرض وقد اعتمدت المؤسسة أربعة معايير رئيسية فضلا عن عضوية المؤسسة بطبيعة الحال وهي:

أ- **مستوى الفقر في الدولة طالبة القرض**: أن هذا المستوى ليس ثابتا فهو متحرك وقد اعتمدت المؤسسة في العام ٢٠١٨ مبلغ (١١٦٥ دولار) بينما كان في العام ٢٠١٥ (١٢١٥دولار) لبيان مستوى دخل الفرد فإذا كان الدخل الفردي اقل من ذلك أعدت الدولة من الدول الفقيرة منخفضة الدخل، وبهذا قبل كل شيء ينظر الى معدل الفقر النسبي في البلد طالب القرض ، وهو ما يعرف بنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي .

ب- **الثقة في الائتمان**: تعمل المؤسسة العديد من الدراسات والأبحاث لمعرفة مدى قدرة الدولة على سداد الدين أي ما مقدار الثقة التي تتمتع بها الدولة العضو طالبة القرض [٢٤].

ت- **الأداء الاقتصادي للدولة طالبة القرض:** تضع المؤسسة أمامها الأداء الاقتصادي للدولة طالبة القرض من حيث كيفية توجيه مواردها وكيفية الاستفادة منها وهل هذا الأداء يؤثر سلبا علي قدرة الاقتصاد لهذه الدولة أم أن الدولة تحسن استغلال مواردها مما يعود على اقتصادها بالتقدم ويتم تقييم الدول لتحديد مدى جودتها في تنفيذ السياسات التي من شانها تعزيز النمو الاقتصادي والحد من حالات الفقر من خلال الاعتماد على عدة معايير في هذا الاتجاه .

[٢٤] مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية ٢٠١١ ، واشنطن ، ٢٠١١ ، ص ٩٨ .

ث- **وجود المشروعات المناسبة للتمويل:**[٢٥] ينص ميثاق المؤسسة الدولية للتنمية على اعتماد مشروعات معينة وليس كل المشروعات، وخلال الفترة الممتدة منذ انشاء المؤسسة فقد استبعدت المؤسسة تمويل العديد من المشروعات وفي دول فقيرة جدا لأنها لا تدخل بعداد المشروعات الداخلة في اختصاص المؤسسة.

وبالنظر لما تقدم حول الالية المتبعة للاقراض من قبل المؤسسة الدولية للتنمية يتبين لنا وبالاستناد الى التقارير الصادرة من المؤسسة الدولية للتنمية ان هناك (٧٧) بلدا مؤهلا حاليا للحصول على الموارد من قبل المؤسسة [٢٦].

المطلب الثالث: تقييم نشاط المؤسسة الدولية للتنمية

على الرغم من محدودية المشاريع التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية مقارنة بالمشاريع التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير الا ان طبيعة المشاريع المقدمة من قبل المؤسسة والموجهة للدول النامية والفقيرة تعد ذات مشاريع نوعية نظرا لما تحتويه هذه المشاريع من ابعاد انسانية تمس صميم الواقع الانساني وتحاول رفع قدر الامكان من كرامة الانسان بسبب غياب الطابع الربحي لهذه المشاريع اذ ان بعض هذه المشاريع تقدم باسعار فائدة جدا قليلة او معدومة ، وتعمل المؤسسة ومنذ تاريخ انشائها على تقييم دورها في مساندة البلدان على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من حالات الفقر ، وتشجيع المانحين واستقطابهم على بذل المزيد من المساهمات للجهات المعنية [٢٧].

وتستخدم المؤسسة نظام قياس النتائج والذي يمثل اطارا متكاملا للنتائج والاداء يظهر من خلاله مجمل النتائج المتحققة في مختلف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة ، ويبين هذا النظام ما اذا كانت المؤسسة تدير عملياتها وخدماتها بفاعلية وتعمل بكفاءة .

ويعمل هذا التقييم على تصنيف المؤشرات الى اربعة مستويات تقسم على النحو الاتي المستوى الاول يهتم بما يتحقق من تقدم في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة والمستوى الثاني يبين النتائج الانمائية التي تساندها المؤسسة والمستوى الثالث يبين فاعلية المؤسسة والمستوى الرابع يبين الفاعلية التنظيمية للمؤسسة ، ويتتبع المستوى الاول والثاني مجمل النتائج الانمائية لكل دولة ومساهمة المؤسسة في تحقيق هذه النتائج ويبين المستوى الثالث والرابع عناصر الاداء في مقابل معايير الاداء المتفق عليها .

---

[٢٥] **البنك الدولي: وثيقة التقييم المسبق للمشروع بشان تقديم المنحة المقترحة بما يقدر بـ ١٥.٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ٢٥ مليةن دولار امريكي) الى الجمهورية اليمنية من اجل مكافحة مرض البلهارزيا، واشنطن، ٢٠٠٩، ص ١٧.**

[٢٦] **مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٧ .**

[٢٧] **البنك الدولي : شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية : خطة تنفيذ إستراتيجية تدعيم انخراط مجموعة البنك الدولي في العمل في مجالي إدارة الحكم ومكافحة الفساد ، واشنطن ،٢٠٠٧ ، ص ٢٦ .**

ويقوم نظام قياس النتائج بتكملة البيانات الاكثر تفصيلا والمتاحة سابقا عن نتائج المشاريع في كل قطاع ودولة كما يكمل الاستعراضات النوعية التي يتم اجراؤها على مستوى الدولة .

وعلى الرغم من ارتفاع سقف التوقعات خلال السنوات المقبلة من احتمالية ان يرتفع نصيب الفرد من الدخل في العديد من الدول الحد الذي قررته المؤسسة ، الا انه من الواضح ايضا ان هذه الدول ستظل تضم ملايين الفقراء الذين ما زالوا بحاجة الى مساندة شاملة لا سيما اثناء فترة الانتقال من شروط الاقراض الميسرة الى الاكثر تشديدا، وعلى الرغم من التغيير الكبير الذي طرا على اوضاع التمويل الانمائي فان المساعدات الانمائية الرسمية ستظل تمثل مصدرا اساسيا للتمويل للدول المتعاملة مع المؤسسة، كما ستستمر مساهمات المنح تشكل عنصرا رئيسيا في عمل المؤسسة ، غير انه لا بد من الضروري استغلال هذا التمويل الميسر بطريقة اكثر كفاءة من اجل تحفيز وتعبئة المزيد من رؤوس الاموال من القطاعين العام والخاص لمساندة تحقيق اهداف التنمية المستدامة[٢٨].

وستحتاج المؤسسة باعتبارها الاداة الاساسية لتنفيذ الاهداف العالمية في البلدان الفقيرة والاشد فقرا الى التحول نحو اعتماد وسائل مبتكرة على نحو متسارع لتحقيق نتائج تحولات جوهرية ، ولا تزال المؤسسة تمر بعملية تجديد شاملة في مواجهة التحديات الناشئة ، وهي تعمل مع البلدان المانحة في استكشاف طرق لمعالجة قضايا مثل الاستدامة المالية للمؤسسة ، واوضاع الهشاشة في البلدان وغيرها من القضايا الانمائية غير المحسومة ويتمثل التحدي في الحفاظ على مشاركة الجهات الدولية في تحقيق التطلع العالمي لانهاء الفقر المدقع وضمان استخدام الاموال المخصصة للتنمية باقصى كفاءة ممكنة [٢٩].

الخاتمة

في ختام بحثنا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن تبيانها على النحو الاتي:

اولا – الاستنتاجات :-

١- تم انشاء المؤسسة الدولية للتنمية لدعم البلدان النامية والاقل نموا بشروط ايسر من الشروط التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

٢- تتمتع المشاريع التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية بالطالبع الانساني وابتعادها على الطابع الربحي وان شملت بوجود فوائد فهي فوائد تكون الغاية منها تسديد الفواتير الادارية للمؤسسة.

---

[٢٨] البك الدولي : وثيقة معلومات المشروع ورقة بيانات الإج ا رءات الوقائية المتكاملة (PID / ISDS) ، جيبوتي – مشروع توسيع نطاق (شبكات الأمان) ١٦٦٢٢٠، رقم التقرير: PIDISDSC٢٣٩، واشنطن، ٥حزيران ٢٠١٨، ص ٣ .

[٢٩] المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة البنك الدولي (الافكار تنفيذها تاثيرها) ، مصدر سابق ، ص ٩ .

٣- يشترك الجهاز الاداري من موظفين وعاملين والابنية الهيكلية للمؤسسة الدولية للتنمية مع الجهاز الاداري للبنك الدولي للانشاء والتعمير .
٤- يتكون (البنك الدولي) من اجتماع مؤسستين وهما البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية .
٥- تمتلك كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحصص الاكبر من راس المال في المؤسسة والذي يؤدي بالتالي الى استحواذ تلك الدول على قرارات المؤسسة الدولية للتنمية .

ثانيا – الاقتراحات :-

١- زيادة الدعم من قبل المؤسسة الدولية للتنمية للمشاريع المعنية في البلدان النامية والاقل نموا كون ان هناك قصور في اعداد المشاريع المنفذة من قبل المؤسسة اذا ما تم مقارنتها بالمشاريع الممولة من البنك الدولي للانشاء والتعمير .
٢- زيادة راس المال الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية وان يتاح لباقي الدول المشاركة في عملية الزيادة وبالتالي فظ هيمنة دول معينة على قرارات المؤسسة .
٣- ايجاد نوع من الاستقلال الاداري ما بين المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للنشاء والتعمير .
٤- زيادة فاعلية العلاقة ما بين المؤسسة الدولية للتنمية والمنظمات الدولية المعنية الاخرى كالامم المتحدة والبرامج التابعة لها والعاملة في نفس برامج المؤسسة الدولية للتنمية .